

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٧٥

الاثنين، ٦ آذار/مارس ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد أفونسو (موزامبيق)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شيفشينكو

إكوادور السيد بيريس لوسي

البنان السيد سباسي

الإمارات العربية المتحدة السيدة المطروشي

البرازيل السيد بارغا سينترا

سويسرا السيد هاوري

الصين السيد صن جيشيانغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيد بوتينغ

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيد كاميليري

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جاكوبس

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

اليابان السيد هاماموتو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2023/158)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), AB-0601, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-06673 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٣ موجهة من الأمين العام

إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/158)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/158 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لموافاتهم بمعلومات عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، بشأن إزالة برنامج الجمهورية العربية السورية للأسلحة الكيميائية.

منذ آخر مرة نظر المجلس في هذه المسألة، وتماشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم بنظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013).

ولم تحرز الجهود التي يبذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستيضاح جميع المسائل غير المحسومة

بخصوص الإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة للجمهورية العربية السورية تقدما منذ آخر مرة اجتمع فيها المجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9255). ومما يؤسف له أن جميع الجهود التي تبذلها الأمانة الفنية للمنظمة لعقد الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تكلل بالنجاح بعد.

وكما أبلغ أعضاء المجلس سابقا، زودت الأمانة الفنية للمنظمة الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات التي لم تُقدم حتى الآن وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق التقييم منذ عام 2019، والتي يمكن أن تساعد في حل المسائل العشرية الحالية غير المحسومة. بيد أنني أبلغت بأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتلق بعد أي إعلانات أو وثائق أخرى معلقة من الجمهورية العربية السورية. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة في مرفق واحد لإنتاج الأسلحة الكيميائية كانت الجمهورية العربية السورية قد أعلنت أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية.

وبالنظر إلى هذه الحالة، وفي محاولة أخرى لتنفيذ الولاية، نُشر فريق مصغر يتألف من بعض أعضاء فريق تقييم الإعلانات للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير 2023. وأفهم أن هذه الأنشطة لم تتضمن أي مشاورات تقنية مع اللجنة الوطنية السورية. وستُدرج نتائج تلك البعثة في التقرير المقبل لفريق تقييم الإعلانات.

وتظل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ملتزمة تماما بالتحقق من تنفيذ الجمهورية العربية السورية لجميع متطلبات إعلانها تنفيذا كاملا وبمساعدة سورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرارات هيئتي توجيه المنظمة وقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

ومع ذلك، وكما تم التأكيد عليه سابقا، فإن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير

أفهم أن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع يواصل تقديم الدعم لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وفقا للاتفاق الثلاثي المبرم بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والجمهورية العربية السورية. ويظل التمديد الحالي لهذا الاتفاق الثلاثي ساريا حتى 30 حزيران/يونيه 2023.

وقد أُبلغت بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وفي هذا السياق، أفهم أن بعثة تقصي الحقائق قد أُوفدت إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من 6 إلى 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وهي تستعد حاليا لعمليات الإيفاء المقبلة.

ويواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضا تحقيقاته في الحوادث التي قررت فيها البعثة أن أسلحة كيميائية قد استخدمت أو يرجح استخدامها في الجمهورية العربية السورية. في 2 شباط/فبراير 2023، أطلع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية الأطراف في لاهاي على التقرير الثالث للفريق الذي خلص فيه إلى أن القوات الجوية العربية السورية مسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في حادث وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 43 شخصا جرى تحديدهم بالاسم والإضرار بعشرات آخرين. ويذكر أعضاء المجلس أنه بناء على دعوة من رئيس مجلس الأمن، قدم المدير العام ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية أيضا إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن التقرير خلال جلسة الشهر الماضي، المعقودة في 7 شباط/فبراير. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية مزيدا من التقارير في الوقت المناسب.

وفي الختام، أود أن أكرر التأكيد على أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية هو انتهاك خطير للقانون الدولي، ومن الضروري تحديد المسؤولين عن هذه الهجمات ومحاسبتهم. وهذا ليس ما ندين به لضحايا هذه الهجمات فحسب، بل من الأهمية بمكان أيضا للسلم والأمن الدوليين أن نكفل الاحترام المستمر للقاعدة الصارمة ضد الأسلحة

المحسومة. وبالنظر إلى الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات المحددة التي لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أنه لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقا ومكتملا وفقا لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية

وفيما يتعلق بعمليات تفتيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أُبلغت بأن الأمانة الفنية للمنظمة تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات التفتيش، المقرر الاضطلاع بها في عام 2023.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

فيما يتعلق بالنقل غير المصرح به للأسطوانتين المتعلقتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل 2018، والذي دُمرت فيه الأسطوانات المذكورة في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية، وعلى الرغم من أن الجمهورية العربية السورية أطلعت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في 8 شباط/فبراير 2023 على صور من الموقع الذي أفيد بأن الأسطوانات دمرت فيه، لا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تنتظر معلومات تتعلق بالنقل غير المأذون به لتلك الأسطوانات. وأدعو الجمهورية العربية السورية مرة أخرى إلى الاستجابة على وجه الاستعجال لجميع طلبات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية لعقد اجتماع شخصي، ألاحظ أن الأمانة الفنية للمنظمة على استعداد لمواصلة المشاركة في جدول أعمال متفق عليه للاجتماع من خلال القناة المتفق عليها.

بموجب القرار 2118 (2013) بقبول الأفراد الذين حددتهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتزويدهم بإمكانية الوصول الفوري وغير المقيد إلى أي وجميع المواقع.

ومن الأهمية بمكان أن نسعى إلى المساءلة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي شنها نظام الأسد ضد شعبه. لقد سمعنا جميعا الشهر الماضي التقييم القاطع من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن القوات الجوية العربية السورية نفذت هجوم عام 2018 بالأسلحة الكيميائية في دوما، ما أسفر عن مقتل العشرات من الرجال والنساء والأطفال وسقوط عدد لا يحصى من الجرحى. وكما أشار التقرير، سيطرت روسيا على المجال الجوي وعملت من نفس القاعدة التي شنت منها القوات الجوية العربية السورية الهجوم. وللأسف، لم يكن اكتشاف أن نظام الأسد هو من نفذ الهجوم فريدا من نوعه. فقد وجدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن النظام السوري استخدم الأسلحة الكيميائية ضد شعبه في تسع مناسبات. وهذه الانتهاكات الواضحة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية تتطلب المساءلة.

وفرضت الولايات المتحدة بالفعل عقوبات ومنعت منح تأشيرات دخول ضد أكثر من 300 شخص وكيان على صلة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونشيد بالبلدان الأخرى التي حذت حذونا. ندعو الدول الأخرى إلى فرض تدابير مماثلة، ونحث الدول على الامتناع عن تطبيع العلاقات مع النظام السوري حتى يتم جبر تلك المظالم الخطيرة وغيرها من المظالم الجسيمة التي يتعرض لها الشعب السوري.

وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان المشترك بإدانة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية الذي صدر مؤخرا عن الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي مجموعة من 40 دولة ملتزمة بمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل أي شخص.

ستواصل الولايات المتحدة دعم جهود التحقيق مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في

الكيميائية. ويحدوني أمل صادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة، وأن يتحلوا بروح القيادة في إظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب في استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب شؤون نزع السلاح على استعداد لتقديم كل ما في وسعه من دعم ومساعدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها. أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

في الشهر الماضي، استمعنا باهتمام إلى الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة بشأن آخر تقرير للفريق عن إسناد الهجوم الفتاك بالأسلحة الكيميائية على دوما في عام 2018 (انظر S/PV.9255). ويجب على مجلس الأمن أن يستجيب لتلك الاستنتاجات وأن يتخذ خطوات لضمان التنفيذ الكامل للقرار 2118 (2013)، فضلا عن السعي إلى المساءلة عن الأعمال الشنيعة التي ارتكبتها نظام الأسد.

والخطوات اللازمة للقيام بذلك واضحة. وكما ناقشنا مرارا في المجلس، يجب على النظام السوري أن يمثل لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ويجب عليها أن تقدم حصرا موثوقا به لأسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وأن تكمل تدميرها على نحو يمكن التحقق منه.

ومع ذلك، شهرا بعد شهر، وعاما بعد عام، فشل النظام في القيام بذلك. ومن أجل معالجة هذه النواقص، يجب على نظام الأسد أن يسمح بعودة فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بكامله إلى سورية بدون تأخير حتى يتمكن من استئناف المهمة الهامة المتمثلة في إجراء عمليات التفتيش وحصر جميع التناقضات والإغفالات العديدة المرتبطة بإعلان الأسلحة الكيميائية السورية. وبينما نرحب بالأنباء التي تفيد بأن فريقا محدودا زار دمشق في كانون الثاني/يناير، فإن هذا الإيفاد لم يف بالتزامات سورية

ونأسف لأنه وعلى الرغم من الجهود التي بذلها فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ عام 2019 لتوضيح جميع المسائل العالقة بشأن سورية، لا تزال هناك تناقضات. نتيجة لذلك لا يزال الإعلان الوطني للبلد غير دقيق وناقص. وينبغي للجمهورية العربية السورية أن تستجيب بالسرعة والجدية للالتزامتين فيما يتصل بجميع المسائل المعلقة.

وأكرر دعم إكوادور لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأفرقتها التقنية وأفرقة التحقيق التابعة لها التي تضطلع بعملها بطريقة مهنية ومستقلة ومحيدة على الرغم من العقوبات التي لا حصر لها. ومنتظر نتائج الزيارة التي سيقوم بها فريق مصغر من أعضاء فريق تقييم الإعلانات.

توفر نتائج التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة الذي علمنا بها الشهر الماضي (انظر S/PV.9255) أساساً كافياً للإشارة إلى القوات الجوية العربية السورية بوصفها المسؤولة عن ارتكاب الهجوم الكيميائي في مدينة دوما في 7 نيسان/أبريل 2018. وليس هناك إفلات من العقاب للمسؤولين عنه.

أخيراً، أكرر إدانة إكوادور القاطعة لإنتاج وتخزين واستخدام أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة الكيميائية من جانب جميع الأشخاص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

السيدة جاكوبس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيلا الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها الممتازة دائماً.

كما ناقشنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.9255) فإن التقرير عن الهجوم على دوما يعد تأكيداً آخر على ازدياد سورية بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ونشيد مرة أخرى بنزاهة فريق التحقيق وتحديد الهوية وحياؤه ومهنيته في التوصل إلى استنتاجاته من خلال منهجية علمية صارمة.

كما كشف تقرير دوما عن مساعي روسيا المتكررة لتشويه سمعة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقويضها لحماية نظام الأسد من

الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، والتي تقوم ببناء ملفات قضائية حول الانتهاكات والتجاوزات في سورية. بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية، وتبادل تلك المعلومات مع المدعين العامين. وقد ساعد عمل تلك الآلية بالفعل في إدانة مسؤولين سابقين في النظام في أوروبا، ونتطلع إلى المزيد من التحقيقات والملاحظات القضائية، ربما حتى هنا في الولايات المتحدة، وذلك بفضل قانون العدالة لضحايا جرائم الحرب، الذي وقعه الرئيس بايدن مؤخراً.

إن المسألة عن مثل هذه الأعمال الشنيعة هي أقل ما يمكن أن نفعله لضحايا الهجمات بالأسلحة الكيميائية. لقد قلناها مرات عديدة في المجلس، للأسف، لأننا اضطررنا إلى ذلك. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتخلى عن مسؤوليته. ويجب أن تكفل امتثال سورية للقرار 2118 (2013)، وندعو النظام السوري إلى الوفاء فوراً بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحث المجلس وجميع أعضائه على السعي إلى المساءلة نيابة عن ضحايا هذه الهجمات المروعة بالأسلحة الكيميائية. إن المخاطر ببساطة أكبر من أن نفعل جميعاً خلاف ذلك.

السيد بيريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها التي تبين مرة أخرى عدم إحراز تقدم في مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

يجب تناول أي حادث يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية بطريقة شفافة وأن يخضع لتحقيقات شاملة ونزيهة وفقاً للاتفاقية التي تحكم تلك المسألة.

لذلك نكرر إصرارنا على أن تمتثل السلطات السورية لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقية والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرارات 2118 (2013) و 2209 (2015) و 2235 (2015) علاوة على تسهيل التعاون الفعال دون عوائق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن تخضع لتحليل شامل ونزيه وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولئن كانت لدينا شواغل بشأن العملية التي أدت إلى إنشاء فريق التحقيق المستقل ومسائل أخرى تتعلق بالتحديات التي واجهها في تنفيذ ولايته فإننا نقر بخطورة استنتاجاته. وقد أولت البرازيل ذلك التقرير الاعتبار الواجب نظرا لالتزامنا الثابت بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

وندين استخدام جميع الأسلحة الكيميائية في أي مكان ومن قبل جميع الأشخاص وتحت أي ظرف من الظروف. فأى استخدام لهذه الأسلحة يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في انتهاك مباشر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وترى البرازيل أن استخدام أي سلاح من أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامه يتنافى مع القانون الإنساني الدولي. وبالنظر إلى الاستنتاجات المثيرة للقلق الواردة في التقرير، نكرر التشديد على ضرورة التعاون الوثيق بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، ونذكر بأن المسؤولية النهائية عن الإسناد تقع على عاتق هذا الجهاز وفقا لميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأسلحة الكيميائية نفسها.

ونعرب عن أملنا في أن تتمكن السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من التعاون الفعال بينهما لأجل توضيح حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية ومعالجة المسائل المتعلقة بشأن ترسانة سورية الكيميائية المعلنة وتدميرها. إن ذلك التعاون ضروري لإغلاق الملف الكيميائي السوري.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو، على إحاطتها.

ترحب سويسرا بتمكن بعض أعضاء فريق تقييم الإعلانات من زيارة سورية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير. لقد نفذ أولئك الأعضاء أنشطة محدودة بما فيها زيارات ميدانية وتبادلات لوجستية وإدارية مع السلطات. ونتطلع إلى تقريرهم المتوقع صدوره قبيل انعقاد الدورة المقبلة للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

المساءلة. وينبغي شجب تقديم ذوي الخوذ البيض كبش فداء بهدف صرف الانتباه. وقد تجلّى عمل ذوي الخوذ البيض المنقذ للحياة مرارا وتكرارا بما في ذلك استجابتهم الأخيرة للزلازل.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن اليوم يصادف مرور خمس سنوات على شن عميلين من جهاز المخابرات العسكرية الروسية هجوم بالأسلحة الكيميائية في المملكة المتحدة، مما أسفر عن مقتل مواطن بريطاني وإصابة آخرين. لذلك ربما لا يقتصر الأمر على محاولة حماية نظام الأسد وحده.

فالهجوم على دوما يعتبر الحالة التاسعة التي تعزى لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل نظام الأسد. وبالنظر إلى استمرارية هذا النمط من السلوك وبدون إحراز تقدم في أي من مسائل الإعلان السوري المعلقة، لا يمكننا استبعاد إمكانية استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية مرة أخرى.

وكما قلنا مرارا فإن المسائل المعلقة ذات الصلة بإعلان سورية ليست أكاديمية ولا تاريخية. أولا يشكل عدم امتثال سورية لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية تهديدا حقيقيا ومستمرًا للسلم والأمن الدوليين. لذلك يتعين على مجلس الأمن أن يواصل مناقشة هذه المسألة علاوة على مواصلة الضغط على سورية لكي تتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد بارغا سينترا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

أود أن أكرر تضامن البرازيل مع شعبي سورية وتركيا بعد الزلزال المدمر الذي ضرب كلا البلدين الشهر الماضي. لقد أعلنت الحكومة البرازيلية عن تبرع بأجهزة تنقية المياه وسبعة أطنان من الأطعمة المجففة المغذية للحكومة السورية في إطار الجهود المبذولة للمساعدة في تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان المتأثرين. ونعرب عن عميق تعاطفنا معهم لخسائرتهم.

وكما ذكرنا في آخر إحاطة (انظر S/PV.9255) فإن الأحداث التي وصفها أحدث تقرير لفريق التحقيق وتحديد الهوية خطيرة جدا

أدنى من الإنسانية في النزاعات المسلحة بغية إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد من جديد هدفنا المشترك المتمثل في منع استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف.

السيدة المطروشي (الإمارات العربية المتحدة): أود بداية أن أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. كما أود التأكيد مجدداً على موقف دولة الإمارات الثابت والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، من قبل أي كان، وفي أي مكان، حيث يشكل استخدامها انتهاكاً صارخاً لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

وفي إطار مناقشتنا اليوم، أود تسليط الضوء على النقاط التالية: أولاً، إن إحداث تقدم ملموس في هذا الملف يتطلب الانخراط في حوار بناء بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. ونؤكد هنا على أهمية العمل بروح قائمة على المبادئ التي أنشئت عليها منظمة حظر الأسلحة بطابعها الفني ومنها التوافق وعدم التسييس. ونأمل، في هذا السياق، أن يعقد الطرفان المشاورات في أقرب وقت ممكن، حيث أننا لا نرى أي سبب يحول دون ذلك. كما كنا نأمل أن يشمل تقرير المنظمة تفاصيل أكثر حول زيارة الفريق المصغر إلى دمشق وأي نتائج مثمرة قد حققتها الزيارة، ونتطلع إلى رؤية ذلك في التقرير المتوقع صدوره نهاية هذا الشهر.

ثانياً، من المهم النظر في تهديدات الإرهاب الكيميائي، وذلك في ظل حصول الجماعات الإرهابية مثل تنظيم داعش على هذه الأسلحة أو استخدامها. ومن المؤسف أن التهديدات التي يشكلها داعش على أمن واستقرار سورية لا تزال قائمة وخطيرة، كما شهدنا في الهجوم الإرهابي الأخير الذي شنه التنظيم على ريف حمص الشرقي وأسفر عن مقتل ٥٣ شخصاً.

وفي الختام، السيد الرئيس، تؤكد دولة الإمارات على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

وتأمل سويسرا أن تكون تلك الزيارة خطوة أولى نحو تعاون سورية المتجدد والكامل مع المنظمة. ونود أن نكرر تأكيد ثقتنا في المنظمة وجميع بعثاتها التي لا يرقى الشك إلى نزاهتها ومهنتها. شأنها شأن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية البالغ عددها ١٩٣ دولة فإن سورية ملزمة بقبول الموظفين المكلفين من قبل المنظمة وتمكينهم من الوصول الفوري ودون عوائق، علاوة على ممارسة حقهم في تفتيش جميع المواقع. وقد أعيد التأكيد على هذا الالتزام صراحة في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). لقد انقضى ما يقرب من ١٠ سنوات منذ أن قدمت سورية، بناء على طلب المجلس بالإجماع، إعلانها الأولي إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحتى الآن، لا تزال هناك ٢٠ مسألة معلقة تتعلق بالإعلان. ونكرر طلبنا بأن تقدم سورية الردود المطلوبة إلى الأمانة الفنية للمنظمة عملاً بالقرارات التي اتخذتها الهيئات السياسية للمنظمة. لقد انتهكت الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً في سورية. ولدى تقديم تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة بشأن هجوم نيسان/أبريل ٢٠١٨ في دوما، الذي خلص إلى وجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن مرتكبي الهجوم كانوا أعضاء في القوات الجوية العربية السورية، قام كل من المدير العام ومنسق الفريق بتذكير المجلس بذلك الشهر الماضي (انظر S/PV.9255). إن أمننا الجماعي، الذي يعد المجلس الضامن الأوسع له، يقوم على معارضتنا الحازمة والقاطعة لاستخدام أسلحة الدمار الشامل وانتشارها، بما فيها الأسلحة الكيميائية. لذلك تطالب سويسرا بمحاسبة المسؤولين عن الهجمات الكيميائية في سورية على جرائمهم.

وبصورة أعم، يعتمد أمننا الجماعي على الاحترام الكامل للقانون الدولي من جانب الجميع وفي جميع الحالات. ولذلك نرحب بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة التابعة للأمم المتحدة الذي يُعد خطوة مهمة نحو تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وتطبيق القانون الدولي، بما في ذلك المسؤولية والمساءلة. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقواعد القانون الدولي الإنساني التي يتمثل هدفها الرئيسي في الحفاظ على حد

المستمرة التي تبذلها المنظمة للتواصل مع سورية، بما في ذلك على المستوى الوزاري. وفي هذا الإطار، نتطلع إلى الاجتماع الذي سيعقد بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري. ونتطلع أيضاً إلى نتائج الزيارة التي قام بها فريق تقييم الإعلانات المصغر إلى سورية في الفترة من ١٧ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير والذي أرسل للقيام بأنشطة محدودة. ومنتظر بنفس القدر من الاهتمام تقرير الجولة التاسعة من عمليات التفتيش لمرقفي برزة وجمرايا التي جرت في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢.

وفي الختام، تؤكد ألبانيا من جديد ثقتها بالأمانة الفنية للمنظمة وبمهنيتها واستقلالها ونزاهتها وخبرتها التقنية المعترف بها. وندافع عن الأمانة الفنية للمنظمة ضد الهجمات المتعمدة التي لا أساس لها على نزاهتها ومصداقيتها. ويجب أن تكون لدينا ثقة كاملة في المنظمة وآليات الأمم المتحدة، ويجب أن يظهر مجلس الأمن الوحدة في الدفاع عن موظفيه ضد الهجمات التي لا أساس لها ومحاولات تسييس عملهم.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها الثاقبة مرة أخرى.

في الشهر الماضي، قدم لنا المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومنسق فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لها إحاطة بشأن التقرير الثالث للفريق، الذي خلص بتفصيل مثير للقلق إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية مسؤولة عن الهجوم بالأسلحة الكيميائية في دوما الذي أسفر عن مقتل ٤٣ شخصاً وإصابة العشرات. وهذه هي المناسبة التاسعة حتى الآن التي تخلص فيها تحقيقات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتحقيقات المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا للقانون الدولي وهي غير مقبولة على الإطلاق.

ومالطة على ثقة تامة بأن التقرير قد صيغ وفقاً لأفضل ممارسات الهيئات الدولية لتقصي الحقائق ولجان التحقيق، فضلاً عن إجراءات

السيد سباسي (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد استخدم النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد شعبه تسع مرات - وأكرر تسع مرات - مما أودى بحياة المئات، بمن فيهم الأطفال. وقد تم التحقق بشكل مستقل من كل حادث من تلك الحوادث التسعة من قبل الآليات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وخلص أحدث تقرير لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن هناك أسباباً معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية السورية نفذت في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨ هجوماً بالأسلحة الكيميائية في دوما، مما أسفر عن مقتل ٤٣ شخصاً وإصابة العشرات. ونحن نؤيد تماماً النتائج التي توصل إليها الفريق. ويجب أن نتأكد من ألا يمر استخدام الأسلحة الكيميائية دون عقاب. إن صمتنا في مواجهة هذه الجرائم البغيضة يمكن أن يفهم خطأ على أنه حافز لاستخدامها. يجب أن تكون الرسالة واضحة: الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية يجب ألا يتم التسامح معه ولن يتم التسامح معه.

يؤكد التقرير 113 (انظر S/2023/158) للأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوضوح أن إعلان سورية الأولي لا يمكن اعتباره دقيقاً وكاملاً بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وقد أعربت ألبانيا عن قلقها إزاء استمرار الثغرات والتناقضات في إعلان سورية الأولي، وتتوقع تعاوناً صادقاً من سورية بشأن المسائل الـ ٢٠ المعلقة الحالية المتصلة به. ونشجب النهج غير التعاوني للنظام السوري فيما يتعلق بالأمانة الفنية للمنظمة والذي كان حاضراً في جميع تقارير المنظمة منذ عام ٢٠٢١. لا يوجد حل آخر سوى تعاون سورية الكامل والفعال مع المنظمة، وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

ونشيد بقدرة المنظمة على الرد على مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بما في ذلك من خلال عمل بعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية، ونحيط علماً مع الارتياح بالجهود

كامل ويمكن التحقق منه هو من خلال تعاون سورية بشكل مجد مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتوفير الضمانات اللازمة بشأن برنامجها، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب أن يتمسك المجلس بقراراته وبالقاعدة المناهضة للأسلحة الكيميائية وأن يلزم سورية بالوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد هاماموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام ناكاميتسو على إحاطته.

تود اليابان، بداية، أن تعرب عن دعمها الكامل للعمل المحايد والمستقل والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية. ينبغي ألا يتم التسامح أبدا مع استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت وأيا كان مستخدمها تحت أي ظرف من الظروف. ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية.

رحبت اليابان بالتقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية بوصفه إسهاما حيويا في كشف الحقيقة بشأن حادث دوما. وقد خلص الفريق إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن القوات الجوية العربية السورية هي التي شنت الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وتدين اليابان مرة أخرى استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية على النحو الذي خلص إليه التقرير. وفي الوقت الذي نعرب فيه عن التقدير للتقرير الأخير الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإنه من المؤسف أننا لم نشهد تقدما ملموسا في الملف، وقد أكد التقرير الشهري مرة أخرى أنه لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا. ونأسف لعدم إحراز تقدم في تنظيم اجتماع رفيع المستوى بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، وكذلك الجولة المقبلة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية.

ونرحب بالزيارة الأخيرة التي قام بها أعضاء فريق تقييم الإعلانات إلى سورية كخطوة أولى نحو التعاون والتشاور المجديين، ونتطلع إلى

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعمول بها. ونحن ندعم تماما العمل المستقل وغير المتحيز والقائم على الخبرة الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية، والتي تؤدي دورا حيويا في الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية وفي ضمان القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية في سورية. وأي مزاعم لا أساس لها من الصحة تهدف إلى تقويض مصداقيتها أو التشكيك فيما تخلص إليه من نتائج يجب ألا تمر دون رد.

وتأسف مألظة لأن السلطات السورية لم تسمح بالوصول إلى موقع حادث دوما على الرغم من الالتزامات الواقعة على عاتق سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ويتبع ذلك نمطا مؤسفا من سلوك سورية في هذا الملف. والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واضح في حكمه بأنه ينبغي لسورية أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن المؤسف أن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد إعلانات مختلفة معلقة وغيرها من الوثائق التي ما برح فريق تقييم الإعلانات يطلبها منذ عام 2019، وأنه لا يزال يتعذر اعتبار الإعلان المقدم دقيقا وكاملا. وتتطلع مألظة إلى نشر تقرير فريق تقييم الإعلانات في الأسابيع المقبلة، في أعقاب مبادرة الأمانة الفنية بإرسال فريق مصغر لتقييم الإعلانات إلى سورية للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد. ونأمل أن يتحقق تقدم بين جهات التنسيق حتى يتسنى أخيرا عقد الاجتماع المقترح بين المدير العام ووزير الخارجية المقداد. ونشجع بقوة تجديد تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية، الذي من المقرر أن ينتهي في 30 حزيران/يونيه من هذا العام.

وتؤكد مألظة دعمها الكامل لإضفاء الطابع العالمي على المعيار العالمي لحظر الأسلحة الكيميائية، الذي تدعمه اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا يمكن أن يكون هناك ما يبرر استخدام تلك الأسلحة البغيضة. وفي عام 2013، قرر المجلس بالإجماع أنه يجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. ويجب ألا يمر استخدام الأسلحة الكيميائية من دون عقاب. وإن السبيل الوحيد لطمأنة العالم بأن برنامج الأسلحة الكيميائية السوري قد تم القضاء عليه بشكل

واصلت سورية عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بسوء نية واضح. إن عدم إحراز تقدم أمر محبط، لكن المسؤولية عن ذلك تقع بالكامل على عاتق النظام السوري. وفي هذا السياق، أود الإشادة بالعمل المستقل والمحايد والمهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد قدم المدير العام إحاطة مفصلة ومقنعة في الشهر الماضي (انظر S/PV.9255). لن تخفي أي حملة تضليل جرم النظام. ومن الضروري كشف الحقيقة لمحاسبة مرتكبي تلك الهجمات. ويجب ألا يكون هناك إفلات من العقاب لمجرمي الحرب. فمكافحة الإفلات من العقاب هي أساس فعالية نظام الحظر ومصادقته. وستواصل فرنسا العمل مع شركائها لتحقيق تلك الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وبلدي، موزامبيق.

أود توجيه الشكر إلى الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن حالة تنفيذ إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وأرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية وتركيا في هذه الجلسة. ونحيط علما بالتقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الصادر في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣. وفي ذلك الصدد، نود أن نهيب بجميع الأطراف المشاركة بشكل مباشر في التحقيقات الجارية الاضطلاع بمسؤولياتها في التعاون مع فريق التحقيق وتحديد الهوية لتسليط الضوء على النتائج الموحدة لعمله حتى يتسنى محاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا بمجرد تأكد الادعاءات.

بيد أننا نرحب بالتعاون بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واللجنة الوطنية السورية بشأن آخر مهمة لفريق الخبراء المصغر التابع للمنظمة، مما يشكل خطوة أخرى نحو التعاون في التحقيق الجاري والتنفيذ الكامل لبرنامج القضاء على الأسلحة الكيميائية. وغني عن القول إن تعاون جميع الأطراف بحسن نية سيسمح بإحراز تقدم

سماع نتائج أنشطتهم، بما في ذلك زيارتهم الميدانية والمقابلة التي أجروها. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار زيارة فريق مصغر بدون إجراء أي مشاورات فنية مع السلطة الوطنية السورية كافية. ونود أن نكرر دعوتنا إلى سورية لضمان وصول موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشكل كامل ومن دون عوائق. وعلاوة على ذلك، تحت اليابان سورية على التعامل بحسن نية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم جميع الوثائق المطلوبة لحل المسائل المتبقية المتعلقة بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدمتها سورية.

ولا يمكن أن يبقى مجلس الأمن صامتا إزاء حقيقة واحدة بسيطة وهي أن سورية لا تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ليس بوسع أي عضو في المجلس أن يتسامح مع أي أعذار لما تقوم به سورية من عرقلة متكررة. وتؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة تقديم الدعم اللازم لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية فيما تبذله من جهود تهدف إلى مساءلة مرتكبي استخدام الأسلحة الكيميائية وتحقيق إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

على نحو ما نعلم جميعا، نحن هنا لأن النظام السوري قد استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أثبتت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن هذا حدث تسع مرات. وقبل بضعة أسابيع، نشرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقريرا دامغا يظهر كيف أسقطت القوات الجوية السورية عمدا برميلين من الكلور على مبان سكنية، مما أدى إلى مقتل 43 شخصا. وتحث فرنسا مجددا النظام السوري على الامتثال فورا لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب على النظام أن يكشف أخيرا عن مخزونات، لأنه كما نعلم، لم يتم تدميرها بالكامل.

ولاحظنا الانتشار المحدود للأفرقة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية الشهر الماضي وننتظر التقرير الذي ستقدمه. لقد

في اليابان في عام 1945، تسببت في مقتل مئات الآلاف. كما تُذكرنا أيضاً بأول حادثة استخدام للأسلحة الكيميائية في التاريخ في بلدة إيبير البلجيكية خلال الحرب العالمية الأولى والتي تسببت أيضاً بمقتل عشرات الآلاف.

شهدت الجمهورية العربية السورية في 19 آذار/مارس عام 2013 أول استخدام للأسلحة الكيميائية، حين قامت مجموعات إرهابية بإطلاق قذيفة تحمل مواد كيميائية سامة على منطقة خان العسل في محافظة حلب، والتي أدت إلى استشهاد 25 شخصاً، معظمهم من قوات الجيش العربي السوري وإصابة 110 أشخاص غيرهم بحالات اختناق وإغماء. وهذه الحادثة ما تزال بعض الدول تحاول حتى الآن أن تتجاهلها. إن الجمهورية العربية السورية، وإيماناً منها بنزع السلاح وعدم الانتشار، فقد اتخذت قراراً استراتيجياً وطوعياً في عام 2013 بالانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وكانت من أوائل الدول التي انضمت لاتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، كما وقعت على اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وهي تساهم بفعالية في جهود إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل. وقد أعربت الجمهورية العربية السورية مراراً وتكراراً عن إدانتها القاطعة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي زمان ومكان وتحت أي ظروف، وتعاونت بكل شفافية وانفتاح مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وقامت بتدمير كامل مخزونها الكيميائي ومرافق إنتاجه في عام 2014. وأوفت بجميع التزاماتها بموجب الاتفاقيات.

لقد استمرت سورية في تعاونها البناء مع المنظمة والذي تجلى في جوانب عديدة، أود هنا أن أشير إلى أحدثها: قدمت اللجنة الوطنية السورية تقريرها الـ 111 بخصوص الأنشطة التي أجريت على أراضيها واستقبلت اللجنة الفريق المصغر من فريق تقييم الإعلانات الذي قام بزيارة إلى سورية في كانون الثاني/يناير 2023، تم خلالها إجراء مشاورات بين الجانبين ومناقشة العديد من الجوانب المتصلة ببعض المسائل العالقة وتيسير زيارة بعض المواقع وجمع عينات ومقابلة شهود. كما تيسر اللجنة الوطنية السورية الزيارات نصف السنوية لفرق التفتيش من الأمانة الفنية للمنظمة إلى مرفق مركز الدراسات

بشأن هذا الملف وإزالة أي خلافات تعرقل إحراز المزيد من التقدم في التحقيقات.

ولا بد أن المجتمع الدولي بشكل عام، والمجلس بشكل خاص، ما زال يشعر بالقلق بشأن احتمال عودة ظهور مخاطر الحرب الكيميائية وتزايد هذه المخاطر، ويجب أن يتخذ خطوات عاجلة لتسريع العمل من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وبوصفها أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تدافع الدول الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن عن مبدأ نزع السلاح العام والشامل لجميع الدول وتدعو إلى مزيد من الالتزام وإقامة المزيد من الشراكات بين الدول بشأن المسائل المتعلقة بنزع السلاح بغية تحقيق السلام والأمن الدوليين. ويعارض الأعضاء الأفارقة الثلاثة بشكل جماعي استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي طرف، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا نزال ملتزمين بالقواعد الراسخة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية وبجميع الجهود الرامية إلى إنهاء تطويرها أو تخزينها أو استخدامها. ونكرر تأييدنا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وفي الختام، نحث على التعجيل بإغلاق برنامج الأسلحة الكيميائية السوري كجزء مهم من هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، بداية،

أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشكر سلفكم، الممثلة الدائمة لمالطة، على قيادتها لأعمال المجلس الشهر الماضي.

بالأمس، احتفل العالم بأول يوم دولي للتوعية بمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذه مناسبة تذكروا بأهمية الجهود التي بُذلت للتخلص من أسلحة الدمار الشامل، التي مثل استخدامها جرائم ضد الإنسانية، وخلفت عبر التاريخ أشنع المآسي للبشرية. وكان أشنعها إلقاء الولايات المتحدة الأمريكية قنبلتين ذريتين على مدينتي هيروشيما وناغازاكي

لمسرحيات استخدام أسلحة كيميائية لاتهام الحكومة السورية بها، كان آخرها معلومات وردت عن قيام تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي، بالتنسيق مع هذه الجماعة، بنقل عدد من البراميل البلاستيكية التي تحتوي على مادة الكلور بين مستودعاتها في ريف إدلب. إن استمرار بعض الدول في التغاضي عمدا عن التهديد الإرهابي الخطير الذي يمثلته حيازة تلك التنظيمات لأسلحة دمار شامل، يثير مخاطر جدية على جميع الدول الأعضاء، وهو أمر يستوجب عدم السكوت عنه ويستوجب الإدانة ويستوجب التحرك الفوري والجدى لمنع وصول تلك الأسلحة إلى أيدي الإرهابيين.

في الختام، أود أن أشير إلى أنه قد بات من الواضح أن تكرار هذه النقاشات في ضوء عدم وجود أية تطورات تستدعي ذلك قد أدخلها في دائرة مفرغة تتسبب في إضاعة وقت وموارد هذا المجلس. فاستمرار بعض الدول في نهجها العدائي ومحاولة إثارة الرأي العام لاستغلال هذه المناقشات لأغراضها السياسية المعروفة لن تُقضي إلى أي تقدم. إن السبيل الصحيح للتعامل مع هذا الموضوع يكمن في التخلي عن هذا النهج الخاطئ، والسماح بالعمل بعيدا عن أجواء التسييس. نحن ندعو الأمانة الفنية للمنظمة للتعامل بحسن نية وحيادية، واحترام التفسيرات العلمية التي تقدمها اللجنة الوطنية السورية بشأن بعض المسائل قيد المناقشة. لقد آن الأوان لإعادة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى طابعه التقني، وقيامها بعملها بمهنية وحيادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهنيئ موزامبيق على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، كما أشيد بمالطة على إدارتها الناجحة لرئاستها في شهر شباط/فبراير. ونرحب بحضور السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جلسة اليوم.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها أحد الضحايا الرئيسيين للأسلحة الكيميائية، تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل

والبحوث العلمية والتي بلغ عددها حتى الآن تسع جولات. إن نقطة الاتصال الوطنية على أهبة الاستعداد للتواصل مع نظيرتها في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتحضير للاجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية والمغتربين ورئيس اللجنة الوطنية السورية والمدير العام للمنظمة. ونحن نتطلع إلى عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

لقد زودت اللجنة الوطنية السورية مؤخرا الأمانة الفنية للمنظمة بصور للموقع الذي جرى فيه تدمير اسطوانتي الكلور المرتبطتين بالحادثة المزعومة في دوما، واللتين تم تدميرهما جراء عدوان إسرائيلي على هذا الموقع والذي أكدته مصادر رسمية إسرائيلية، من بينها وزير الاستخبارات الإسرائيلي. وهذا العدوان يستوجب الإدانة والمساءلة عنه، وعن جميع اعتداءات إسرائيل المتكررة على السيادة السورية. هذه مهمة مجلس الأمن في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. إن تجاهل التعاون البناء والمثمر الذي قامت به اللجنة الوطنية السورية خلال السنوات الماضية، وكل التسهيلات التي قدمتها لفرق المنظمة المختلفة، واستمرار بعض الدول في إطلاق حملات التشكيك بالإعلان السوري، وتوجيه الاتهامات الباطلة بشأن عدم تنفيذ سورية لالتزامها، إلى جانب التنصل - في كثير من الأحيان - من الإشارة إلى النتائج الإيجابية التي يتم إحرازها، كلها مؤشرات واضحة على حجم التسييس الذي طغى على هذا الموضوع، وقاد إلى ابتعاد المنظمة عن الغرض السامي الذي وُجدت من أجله.

فالتقارير اللامهنية التي أصدرتها الأمانة الفنية والمستندة إلى معلومات لا تحظى بأي مصداقية، ولم تتبع فيها المنهجية المنصوص عليها في الاتفاقية، قد سمحت لبعض الدول باستخدامها منصة لاستهداف سورية. وقد تجلى ذلك بوضوح في مسرحية تعليق حقوق وامتيازات سورية في المنظمة، وذلك من خلال وضع أطر زمنية مصطنعة لمتطلبات غير قابلة للتنفيذ، مما شكل حالة غير مسبوقة في تاريخ المنظمة.

ما تزال المجموعات الإرهابية المسلحة مستمرة بالتنسيق مع جماعة الخوذ البيضاء، ذراع جبهة النصرة الإرهابي، للتحضير

الجمهورية العربية السورية، على الرغم من عدم حدوث تطورات جديدة، يؤدي إلى نتائج عكسية وإضاعة موارد الأمم المتحدة ووقت مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نحن أيضا نود أن نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

لقد مر ما يقرب من 10 سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013) بالإجماع. لقد قدم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الشهر الماضي إحاطة إلى مجلس الأمن (انظر S/PV.9255)، وقدم بعد ذلك تقريره الـ 113 (انظر S/2023/158)، الذي يبين أن المسائل المتعلقة فيما يتعلق بالإعلانات الأولية واللاحقة للنظام السوري مستمرة.

وكما سمعنا اليوم من الممثلة السامية ناكاميتسو، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر ردا على استفساراتها المرسلة إلى النظام فيما يتعلق بمرافقه لإنتاج الأسلحة الكيميائية والنقل غير المصرح به لأسطوانات الكلور المستخدمة في هجوم دوما في عام 2018. وبسبب الثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها ولا تزال دون حل، تظل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية غير قادرة على اعتبار إعلان النظام السوري دقيقا وكاملا.

إننا ندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتقديم الإعلانات والوثائق المتعلقة، والوفاء بجميع التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). ونشيد بالاستقلالية والحياد والروح المهنية التي أبدتها الأمانة الفنية. كما نرحب بجهودها للوفاء بولايتها من خلال استخدام أساليب جديدة أو بديلة عندما تواجه عقبات. إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تحتاج في تلك الجهود إلى دعم مجلس الأمن، وليس إلى تثبيط عزيمتها. نحن نتطلع إلى تلقي معلومات مفصلة عن نتائج البعثة القطرية المحدودة التي اضطلع بها فريق تقييم الإعلان المخفض في كانون الثاني/يناير.

أي شخص، في أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. وكما هو الحال بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل الأخرى، يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا صارخا للقانون الدولي. وهذا هو السبب في أن شعبنا لن ينسى أبدا كيف دعمت الدول الغربية نظام صدام حسين في استخدامه المنهجي للأسلحة الكيميائية ضد الإيرانيين.

لقد أوفت الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتواصل التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، تقدم الحكومة السورية بانتظام تقارير شهرية إلى المدير العام للمنظمة، وكان آخرها في 17 شباط/فبراير، توضح بالتفصيل الأنشطة التي تجري على الأراضي السورية المتعلقة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وفي الفترة ما بين 7 و 22 كانون الثاني/يناير، استقبلت أيضا فريقا مُصغرا من فريق تقييم الإعلان. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء استغلال وتسييس الاتفاقية والمنظمة، الأمر الذي أدى إلى انقسام الدول الأعضاء وإضعاف مصداقية وشرعية آلية نزع السلاح. واستند تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية الصادر في 27 كانون الثاني/يناير، شأنه شأن تقاريره السابقة، إلى مصادر غير مصرح بها وافترق إلى الاستنتاجات القانونية المطلوبة، بينما تجاهل أيضا ملاحظات الحكومة السورية. ويجب معالجة تلك الأخطاء بشكل مسؤول لكفالة سلامة تقارير المنظمة.

ونحن نؤيد الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أعلى مستوى، ضمن إطار زمني محدد، من أجل حل المسائل المتعلقة وإغلاق الملف نهائيا. لقد كان النهج السياسي إزاء الملف السوري استراتيجيا فاشلة وعرض للخطر عملية حل المسائل المتعلقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق المعايير المزدوجة لن يؤدي إلا إلى صرف الانتباه عن الطبيعة التقنية للمناقشات المطروحة. ويجب أن يكون أي تحقيق محايدا ومهنيا وموثوقا وموضوعيا، وأن يمتثل امتثالا تاما لمتطلبات الاتفاقية وإجراءاتها.

وأخيرا، فإن الاستمرار في عقد جلسات شهرية بشأن الملف الكيميائي السوري يكرر فيها بعض الأعضاء ادعاءات سابقة ضد

إن التحقيقات التي تجريها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفريق التحقيق وتحديد الهوية ذات أهمية لإثبات الحقيقة حول الأسلحة الكيميائية المستخدمة في سورية. لقد خلص فريق التحقيق المستقل في تقريره الثالث، الصادر في كانون الثاني/يناير الماضي، إلى أن النظام السوري هو الذي شن الهجوم بغاز الكلور في دوما في نيسان/أبريل 2018. ولذلك تم تحديد مسؤولية النظام عن تسع هجمات بالأسلحة الكيميائية حتى الآن في تقارير هيئات التحقيق المكلفة من قبل الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي وغير مقبول تحت أي ظرف من الظروف. وتدين تركيا بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية. وسنواصل دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان المساءلة في سورية. إن إنهاء الإفلات من العقاب أمر حتمي لتحقيق سلام دائم في ذلك البلد. كما أنها مسؤوليتنا الجماعية تجاه مئات الأرواح البريئة التي أزهقت بسبب الهجمات بالأسلحة الكيميائية في البلد. لا يمكننا تغيير الماضي، ولكن لدينا القدرة على تغيير مسار المستقبل للشعب السوري.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦